أثر همزة الاستفهام في الدلالة القرآنية (دراسة بيانية)

أ.م.د. علي عبد الفتاح الحاج فرهود الباحث. زاهد جميل هاشم

جامعة بابل/ كلية الدراسات القرآنية

Effect of the Interrogative Hamza in the Holy Quran

Asst. Prof. Dr. Ali Abdul Fattah Al-Haj Farhood
Researcher. Zahid Jameel Hashim
College of the Quranic Studies / University of Babylon
ZZAHIDJJAMEEL@GMAIL.COM

Abstract

The language of the Holy Quran is very rich in style. One of the styles is the interrogation with al-Hamza (the first letter in the Arabic alphabet) which has an excessive use in Arabic.

المقدمة

إن للغة القرآن الكريم أساليبها الخاصة والمتنوعة؛ لذا اتخذتُ من اسلوب الاستفهام بـ(الهمزة) بحثًا دلاليًّا وبيانيًا، وقد امتازت الهمزة بكثرة استعمالاتها اللغوية في الاستفهام الذي يخرج الى أغراضٍ ومقاصدٍ دلالية، ومن بين هذه الاستعمالات (التقرير)، وقد انتظم البحث على فقرات بعد العنوان (أثر همزة الاستفهام في دلالة النص القرآني)، وهذه الدراسة جاء بيانية، وبعد ذلك الآية القرآنية، والمقدمة التي بين يدي القارئ الكريم، تحدثت في الفقرة الاولى عن اسلوب الاستفهام بـ(الهمزة)، والفقرة الثانية: انواع التقرير، والفقرة الثالثة تحدثتُ عن انواع الهمزة بحسب الاستعمال اللغوي والأثر الدلالي الذي ينتج عند استعمالها بحسب النصوص القرآنية الشاهدة عليها، فتتيح عندنا انواعًا للهمزة منها: (همزة التقرير، همزة التبرئة، همزة التوبيخ، همزة الانكار...)، وكذلك أثرنا مسألة مهمة هي: (التداخل الدلالي) وماله من أثرٍ في فهم النص القرآني، ثم بعد ذلك نتائج البحث، وقائمة للمصادر والمراجع.

أولاً: أسلوب الاستفهام بـ (الهمزة)

لقد عدّوا (الهمزة)، (أمَّ الباب) في الاستفهام، ونحن نعدها (أمَّ الباب) في الاستعمال اللغوي الأسلوبي المتعدد، وما هذا التعدد في الاستعمال إلا لتعدد الأثر الذي تجلبه لكل أسلوب ترد فيه، ((وقد أستعُمِلتْ في حوالي: خمسمائة وستين موضعاً في القرآن الكريم))[1].

ثانيًا: انواع التقرير

إنّ أهم الاستعمالات اللغوية لـ (الهمزة)، (التقرير). والتقرير من الأثر الدلالي الأهم لاستعمالات الهمزة.

قال ابن منظور: ((قَرَرْتُ بالمكان، أقِرُّ، وقرَرَتُ أقرُّ، وقارّه مُقارّه، أي قرّ معه وسكن، وفي الحديث (ابن مسعود): قارّوا الصلاة، هو من (القرار) لا من (الوقار) ومعناه السكون، أي: اسكنوا فيها ولا تتحركوا، ولا تعبثوا وهو تفاعل من القرار، وتقرير الانسان بالشيء، جعله في قرارة....))[2].

قال الزبيدي: ((وفي البصائر: الاقرار: إثبات الشيء إمّا باللسان، واما بالقلب، أو بهما جميعاً))[3].

وقال رينهازت دوزي: ((قرّ: اعترف.... واعترف بذنبه بعد إنّ أذنب، قرَرَ، روى وقصّ، أخبر، قرَرَ، أقرّ، صَدَق، وافق على، أكّدَ، أيّدَ، قرّره، وقرَرَ عليه، أو قرَرَ فيه، استنطقه سأله عن..... عذّبه لينتزع منه الاعتراف)) [4].

و((قرَرَ: يقرّرُ: تقريرًا، وهو مُقرّر، والمفعول، مُقرّر، (قرَرَ الشخصُ أمراً)، أتخذَ قرارًا، صمم بشدة، قرّرَ السفرُ للحجِّ، (قرَرَ الشخصَ، جعله يعترف بالذنبِ، قرَرَ الشرطيُّ المجرمُ))[1].

(1) همزة الاستفهام في القرآن الكريم: عبد الرؤوف: 9.
(2) لسان العرب: مادة (قرّ).
(3) تاج العروس: 13: 387.
(4) تكملة المعاجم: 8: 206.

وكذلك فـ (التقرير: ويكون بحمل المخاطب على الاعتراف بموضوع قد استقرّ عنده في شكّ المتكلم، ولذا يؤتى بذكر الشيء الذي يُراد التقرير عنه أو به بعد الهمزة))[2].

وقد ذكر عبد لقاهر الجرجاني: أن السياق بنوعيه (المقامي) و(المقالي) يحددان المعنى، وقد ذكر انواعاً للتقرير هي:

1- التقرير بالفاعل: نحو: أأنت كتبت هذا البحث؟

2- التقرير بالفعل: نحو: أكتبت هذا البحث؟

3- التقرير بالمفعول: نحو: أهذا الرجلُ ضربت؟ وهلم جرى[3]. وبعد قراءتنا النصوص القرآنية والشواهد والامثلة الأُخرى نجد أنّ للتقرير أنواعًا أخرى هي:

4- التقرير بالخبر: نحو: قوله تعالى: ﴿**أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ [مريم/46].

5- التقرير بالحال: أراكبًا جئت؟

6- التقرير بالمفعول لأجله: كقوله تعالى: ﴿**أَئِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ**﴾ [الصافات/86].

7- التقرير بالنعت: أصدقًا قولك الذي تقوله؟

8- التقرير بالظرف: كقوله تعالى: ﴿**أَالآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنْ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [يونس/91].

9- التقرير بالتمييز: أشيباً إشتعلَ رأسُك؟

وسنعرض فيما يأتي نماذج من أستعمال (همزة) الاستفهام في النصوص القرآنية:

ثالثًا: أنواع همزة الاستفهام

أ- همزة التبرئة:

1- قال تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ...**﴾ [المائدة/116].

لقد ذكرت أغلب المصادر أنّ (الهمزة) في هذا النص القرآني للتقرير. ((فالتقرير للمخاطب لذا جيءَ بلفظة تُشير اليه (أنت) بعد الهمزة))[4] فهذا الاستفهام خرج للتقريع والتهديد لمن ادعى ذلك[5].

يقول الزجاج: ((فالمسألة هاهنا على وجه التوبيخ، للذين ادعوا عليه؛ لانّهم مجمعون أنّه صادق الخبر، وأنّه لا يكذبهم وهو الصادق عندهم، فذلك أوكد في الحجة عليهم، وأبلغ في توبيخهم، والتوبيخ ضربٌ من العقوبة))[6].

وقد انكز الرازي هذا التخريج بحجة: أنّ الاستفهام لا يليق بعلام الغيوب، وهو عالمٌ بأنّه لم يقل ذلك، ولم يقل بالتبويخ للنصاري، وحجته على ذلك أنّ أحداً منهم لم يَقلْ به[7].

ونرى – وان كان احد لم يقلْ ذلك – فقد يكون مؤمناً بما قالوه وراضياً بفعلهم،أو قد يكون على وجه التغليب، لان الاغلبية قالوا بذلك. وكذلك فان عيسى (عليه السلام) (لم يقل بأني قُلت أو ما قلت، بل قال: ((ما يكون لي...)، هل وقع هذا القول منه أم لا؟، فلم يقل (ما قلتُ)، لأن هذا يجري مجرى دعوى الطهارة والنزاهة، والمقام مقام الخضوع والتواضع. ولم يقل (قلته)، بل فوّض ذلك إلى علمه المحيط بالكل))[8].

(1) معجم اللغة المعاصرة: 3: 1795.
(2) في التحليل اللغوي: 100.
(3) ينظر: دلائل الاعجاز: تح: هنداوي: 89.
(4) في التحليل اللغوي: 100.
(5) ينظر: مجمع البيان: 3: 375.
(6) معاني القرآن: 2: 222، وينظر: إيجاز البيان: 1: 228، وتفسير عز الدين بن عبد السلام: 1: 224.
(7) ينظر: مفاتيح الغيب: 12: 465.
(8) مفاتيح الغيب: 12: 466.

ويعلق الرازاي قائلاً عن قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ...﴾، ((وهذا مبالغة في الأدب وفي إظهار الذلّ والمسكنة في حضرة الجلال وتفويض الأمور بالكلية إلى الحقّ سبحانه... وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي﴾، إلا انّه وضع القول موضع الأمر، نزولاً على موجب الادب الحسن))[1].

وقد احتمل (الطبري) في تفسيره وجهين من التأويل: ((أحدهما: تحذير عيسى (عليه السلام) عن قيل ذلك، ونهيئه بما يقول القائل لآخر: فعل ما قال له: (أفعلته؟) على وجه النهي عن فعله، والتهديد له فيه. والآخر: إعلامه أنّ قومه الذين فارقهم قد خالفوا عهده، وبدلوا دينهم بعده؛ فيكون بذلك جامعًا إعلامه حالهم بعده. وتحذيرًا له قبله))[2].

ونرى أنّ ما قاله غير راجح؛ لأنّ القول قد ثبت أنّه مقول، واتهموا عيسى (عليه السلام) بأنه هو القائل. فلا يصح التحذير والنهي في هذا الوضع، وقد يكون التحذير والنهي لغيره. وهذه العبارة الاخيرة – تحذيراً له قيله – وكيف يكون التحذير له وهو فارقهم، وفي (تنوير المقياس) فيقول الله يوم القيامة، وقوله الذي اتهموه به في الدنيا، فلا يجوز لي أنْ اقول لهم ذلك وما كان مني لهم من الامر والنهي، وما كان منك من الخذلان والتوفيق[3].

قال ابو حيّان: ((وقع الاستفهام عن النسبة... وهذه مسألة بيانية... والظاهر صدور هذا القول في الوجود لا من عيسى (عليه السلام) ولا يلزم من صدور القول وجود الاتخاذ))[4]. اي أنّها مجرد اتهام له، وقد ثبت بطلانه. ولو كان التقرير هنا بالفاعل (أأنت...) لثبت أنه هو القائل، وانما فوض أمره إلى الله.

قال الجرجاني ((واذا أريد بالهمزة الإنكار وقع الأمر المنكر بعد الهمزة سواء أكان فاعلاً نحو: (أهنت أباك؟)، أم فعلاً نحو: (أأهملت واجبك؟) أم غيرهما كالمفعول نحو: (أأباك ضربت؟)))[5].

ونرى مما ذكره ان هذا لا يجعل الكلام محصوراً بعد (الهمزة) وإنما يوسِّعُ من أفق القارئ أو السامع للتأمل والربط بين سياقات الأساليب، واستنتاج الدلالة بما تحدثه من أثر استعمالي في النص القرآني.

والظاهر لنا – تدبراً في النص القرآني، استناداً الى ما قاله بعض المفسرين – أنّ (الهمزة) على سبيل الانكار، وهذا الانكار لأدعائهم على عيسى (عليه السلام)، فاذا ما تحقق فعل الانكار، وثبت أدعاؤهم، وعدم فعله، ثبتت البراءةُ للمدّعى عليه – وهو عيسى (عليه السلام) – وبعد اثبات ذلك، يأتي التوبيخ بداية لأمر العقوبة للمدعين، وهم (قوم عيسى) (عليه السلام).

إذاً، تحقق الانكار تبرئةً لعيسى (عليه السلام) بتأثير (همزة) الاستفهام، والحقّ ان نطلق عليها هنا، (همزة التنزيه) أو (همزة التبرئة)، لأنها أثرت في دلالة الاستفهام وقلبته إلى الإنكار. وكان القصد من الإنكار فعل التبرئة، والدليل – كما ذكره الرازي – هو ما انماز عيسى (عليه السلام) من صفات أخلاقية تثبت براءته، أي انه بأفعاله وما امتاز من صفات ألقى بالحجة كاملة عليهم وأبطل ادعاءهم، والله تعالى أعلم.

إنَّ من الصفات الدلالية والاستعمالية لـ (همزة الاستفهام) صدرَ الكلام، وتسبق ادوات النفي (لم – لن – لا – ما...) لغرضٍ دلالي، فتجلب أثراً دلالياً سميناه (تداخلاً دلالياً) وهذا الاثر يوعزُ للسامع أو القارئ للنص أثراً نفسياً يستدعي التأمل والتدبر في النصوص القرآنية ومنها:

(1) مفاتيح الغيب: 12: 466.
(2) جامع البيان: 11: 237.
(3) ينظر: تتنوير المقياس: 104-105.
(4) البحر المحيط: 4: 416.
(5) دلائل الاعجاز: 92-93.

ب- همزة التقرير والانكار (تداخل دلالي):

2- قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة/106].

أستعملت (الهمزة) في النص القرآني داخلةً على أداة النفي (لم) لمقصدٍ دلالي يمكن للمتدبر تلمسه عن طريق التحليل اللغوي للنص.

قال الالوسي: ((قيل: للتقرير، وقيل: للانكار))[1] و((... التقرير بما بعد النفي. لا التقرير بالنفي، وانّ الاولى أنْ تحمل الآية على الانكار))[2].

وفي (تنوير المقباس) فقد جعل الخطاب موجهًا إلى الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) ودلالة (كل شيء) من الناسخ والمنسوخ[3] فقد حصر دلالة الخطاب في النص.

وقد ذكرنا قول الجرجاني، من أنّ الهمزة لانكار ما يلها، وهو الجملة المنفية، وجعلوه قاعدةً ليسنّ قواعدهم اللغوية.

قال القزويني: ((ومن مجيءِ (الهمزة) للانكار، قوله تعالى: **﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾** [الزمر/36]؛ لأنّ نفي النفي اثبات. وهذا مراد من قال: إن (الهمزة) للتقرير، اي للتقرير بما دخله النفي، لا التقرير بالانتفاء))[4]. وإنّ التقرير ليس يجب ان يكون بما دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الكلام الذي دخلت عليه الهمزة[5].

اما الطاهر بن عاشور فيقول: إنّ الخطاب ليس للرسول (ﷺ)، بل هو لغير معين وهو من المجاز، وجعل الغائب في منزلة المخاطب، وذلك من جهة العموم لكل مخاطب صالح، وتارة يقصد منه توجه الخطاب اليه وهو يقصد أمتهِ وهو من باب الكناية، وهنا لا يصلح توجه المضمون للرسول؛ لانه لا يُقررَ على الاعتراف بـ (أنّ الله على...) فضلاً على أن ينكر عنه. وانما التقرير للأمة، والمقصد من الكناية التعريض باليهود، والاستفهام تقريري على الوجهين وهو شأن الاستفهام الداخل على النفي[6].

ولقد اضاف الطبري دليلاً سياقياً آخر على أن الخطاب لأصحابه بقوله تعالى: **﴿لا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا...﴾** [البقرة/104]، والذي يدل على ذلك قوله تعالى: **﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ﴾** [البقرة/107]، فعاد بالخطاب في آخر الآية إلى جمعهم[7].

أمّا صاحب (التبيان) فالاستفهام عنده للتنبيه، وهو خارج مخرج التقرير، (أما علمت؟) والخطاب للرسول والمراد الأمة[8].

ونرى من هذه المسألة – دخول (الهمزة) على حروف النفي – أنّ، هناك تداخلاً دلاليًا بين (التقرير) و(الانكار) تقرير باثبات حكم، وإنكار على عدم فعله مع وجود الادلة المقنعة على هذا الأمر، مع إرادةِ الأمر به أي (أعلمْ أنّ...).

قال ابو حيّان: ((هذا استفهام معناه التقرير... والمعنى: قد علمت أيّها المخاطب أنّ الله قادرٌ على كل شيء، فله التصرف في تكاليف عباده، بمحو وإثبات، وإبدال حكم بحكم، وبالمماثل))[9].

ويرى السيد الطباطبائي أنّه ((لا يعجز عن إقامة ما هو خير من الفائت، أو إقامة ما هو مثل الفائت مقامه...))[10]. أي، القدرة المطلقة للحق بالتصرف في الامور بما يقتضيه الحال من مصلحة عامة.

(1) روح المعاني: 1: 353.
(2) مغني اللبيب: 2: 18.
(3) ينظر: تنوير المقباس: 15-16.
(4) الايضاح: 1: 140.
(5) ينظر: شروح التلخيص: 2: 297.
(6) ينظر: التحرير والتنوير: 1: 664-665، ينظر: جامع البيان: 2: 485.
(7) ينظر: جامع البيان: 2: 485.
(8) ينظر: التبيان في تفسير القران: الطوسي: 1: 398-399.
(9) البحر المحيط: 1: 552-553.
(10) الميزان: 1: 248.

والظاهر لنا من النص أنّ هؤلاء المنكرين والشاكين في قدرة الله تعالى، مراجعة انفسهم ومن هذه الامور (النسخ للآيات) لحكمة تستدعي ذلك الأمر، وهذا يستدعي التمكن والقدرة التامة والمحكمة، وهو كذلك، لان الملك بيد الله وحده وهو المتصرف بالوجود كيف يشاء، فان كنتم شاكيّن في ذلك فأتوا بأوليائكم وأنصاركم، وهذا لا وجود له. والله تعالى أعلم بمراده.

ج- همزة الانكار والتوبيخ مفاده (التنبيه):

3- قال تعالى: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة/100]

هناك مسألة أخرى ألا وهي دخول الهمزة على حروف العطف (الواو – الفاء – ثمّ)، تنبيهاً لأصالتها في التصدير[1]. نحو: قوله تعالى: **﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً﴾** [البقرة/100]، وقوله تعالى: **﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى...﴾** [الاعراف/97]، وقوله تعالى: **﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ...﴾** [يونس/51]. في حين أنّ ادوات الاستفهام الاخرى تتأخر عنه، كما هو القياس في جميع أجزاء الجملة المعطوفة[2] نحو: قوله تعالى: **﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ...﴾** [التكوير/26]. ويرى صاحب (التبيان) أنّه لا زيادة في ذلك فلا يحكم بالزيادة من غير ضرورة مع وجود المعنى، والعطف على قوله: **﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ...﴾**، وان هذا الاتصال للعهد بما قبله، بقوله: **﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾**، وكذلك أنهم كفروا بنقص العهود كما كفروا بالايات[3]. وهذا نعدّه من التناسب في سياق الآيات، والربط لسياق الآيات عن طريق العطف.

وقد قال ابن هشام عن هذه: إنّ تصدر الهمزة على حرف العطف هو مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم الزمخشري وجماعة فزعموا أن (الهمزة) في هذه المواضع على محلها الأصلي، وأنّ العطف على جملة مقدرة، فيكون التقدير في مثل قوله تعالى: **﴿أَفَإِيْن مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾** [ال عمران/144] أي، أتؤمنون به في حياته فان مات أو قُتل انقلبتم[4].

قال أبو حيّان: ((قد تقدم أنّ مذهب سيبويه والنحويين أنّ الاصل تقديم هذه (الواو...) على همزة الاستفهام، وانما قُدِّمت (الهمزة) لأن لها صدر الكلام، وأنّ الزمخشري يذهب الى أنّ ثمّ محذوفًا معطوفاً عليه مقدرًا بين (الهمزة) و(حرف العطف)؛ ولذلك قدره هنا: (أكفروا بالايات البينات (وكلّما عاهدوا...)))[5]. وقال ابن هشام عن توجيه ابن حيان هذا: ((انّه ضعيف لما فيه من التكلف وانه غير مطرد في جميع المواضع)[6]، وان قوله (غير مطرد...) مرجعه الى القياس، و((هو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة اليه))[7].

ونرى أنّ هذه التقديرات للجملة المعطوفة إقحامٌ على النص، لا مبرر له، لما فيه من التكلف، والتعسف على النص القرآني، ناهيك عن زيادة بعض الكلمات التي لا وجود لها في النص القرآني ((... فالنحو: عليه أن يضع هذه الطرائق من التعبير.... دون إيخال في التأويل والتقدير))[8].

وما وجود (الواو، والفاء، ولمّ) الا لغرضٍ ومقصدٍ دلالي له أثره في النص بحسب نوع حرف العطف ومعناه (المصاحبة، مطلق الجمع، ترتيب وتعقيب، تراخٍ). وكذلك الربط بين سياقات الجمل حتى لا تنفصل المعاني السابقة واللاحقة. وهذا حال النصوص القرآنية، لا انفصال بين سياقات نصوصها، وآياتها، وأساليبها، وجملها و... الخ فهي في الحكم كنصٍّ واحد. وردّ (الزركشي) على (الزمخشري) يقول: اضطرب كلام الزمخشري، لأنه مرّة يجعل هذه الفاء متقدمة على (الهمزة) ومرّة متأخرة[9]. امّا (الطبري) فقد ذكر آراء البصريين والكوفيين. فالبصريون قالوا: إنَّ الفاء مثل الفاء في قوله تعالى: **﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾** [البقرة/87]، وكقولك للرجل: أفلا تقدم، فهنا زائدتان على هذا الوجه، وأمّا بعض نحويي الكوفة، فقالوا: إنها حرف عطف أدخل عليها حرف استفهام[10].

(1) ينظر: شروح التلخيص: 2: 259.
(2) ينظر: الكتاب: 3: 187-189، ينظر: مجاز القرآن: 2: 133.
(3) ينظر: التبيان في تفسير القران: 1: 366.
(4) ينظر: مغني اللبيب: 1: 16.
(5) البحر المحيط: 1: 323.
(6) مغني اللبيب: 1: 16.
(7) همع الهوامع: 2: 69.
(8) الدلالة الزمنية في الجملة العربية: علي جابر المنصوري: 11.
(9) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 2: 350، ينظر: البحر المحيط: 2: 24.
(10) ينظر: جامع البيان: 2: 399-400.

وقد رجح (الطبري) العطف، ولم يرجح الزيادة، وهو الأصح، إذْ لا وجود للزيادة في القرآن الكريم؛ لان لكل حرفٍ أو حركة اثرها ومعناها الدلالي الخاص الذي يضفي على النص آثاراً تدبرية، وتزول هذه الآثار بمجرد خفاء هذه الحركة أو الحرف وتضطرب الدلالة، فـ(الواو) هي واو عطف وهو الصواب عندنا، كأنه قال تعالى: **﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾**، ثمّ أدخل حرف الاستفهام على النص (أو كلما عاهدوا...)[1].

ونرى أن (الهمزة) أدّت أثراً دلالياً مع (الواو)، (العطف)، وكذلك (تنبيه) الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، على أنّ هؤلاء القوم لا عهد لهم، وهم لا يحفظون الميثاق، – وإنْ عقدت معهم عهود ومواثيق – فكن متيقضاً حذراً منهم وهذه الاشارة خارجية، وهذه ليست تسلية للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عند كفرهم بما أنزل عليه من الآيات؛ لأن هذه سجيتهم وعادتهم[2].

قال الرازي: ((كان أبلغ في التنكير والتبكيت))[3] وهو ما نؤيده، وكذلك للإنكار التوبيخي على نبذهم العهود، وهي دليل على الفرقة بينهم (نبذهُ فريقٌ منهم) وهو – والله اعلم – ليس بتسلية للرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، بل تحذيرٌ له من هؤلاء، لانّ نية نبذ العهد متأصلة في نفوسهم، اي يعقدون للنبذ لغرض مصالحهم الخاصة، وكذلك دليل على الخيانة، أي وكأنه هناك اشارة على اتفاقات سرّية مُبيتة، جماعة تعقد العهد، وجماعة تنبذهُ وذلك من الفعل (عاهدَ – نبذَ) فكلاهما ماضٍ، ولو قال (ينبذُ) لتعينَ أنّ النبذَ تالٍ له. والله أعلم.

رابعًا: النتائج:

1- بعد قراءتنا للنصوص القرآنية والشواهد نجد أنّ للتقرير أنواعًا منها التقرير بالحال، والتقرير بالمفعول لاجله، والتقرير بالنعت والتقرير بالظرف والتقرير بالتمييز.
2- هناك تعدد للاستعمال الوظيفي للهمزة ولكل استعمال لغوي أثره الخاص في الدلالة، في النصوص القرآنية الواردة فيها.
3- تدخل الهمزة على أدوات النفي فتنتج ما سميناه (تداخلاً دلاليًا) بين الاستفهام والنفي وذلك لمقصد دلالي وهذا يعطي للمتدبر اكثر معنىً دلالي للنصوص القرآنية يشمل (المؤمن – والمتردد – والمنكر) بكل درجاته.
4- يتداخل الاستفهام والعطف لغرض ومقصد دلالي وهو الربط بين سياقات الكلام ولا داعي للتقدير لجملة معطوفة بل الاكتفاء بنظم القرآن.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

1- إيجاز البيان في معاني القرآن: محمود بن أبي الحسن بن الحُسين النيسابوري ابو القاسم نجم الدين (ت. 550هـ) تحقيق الدكتور: ضيف بن حسن القاسمي. دار الغرب الاسلامي – بيروت (ط1 – 1415هـ)
2- الايضاح في علوم البلاغة / محمد بن عبد الرحمن بن عمر، ابو المعالي جلال الدين القزويني الشافعي. (ت739هـ): تح: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجبل، بيروت، ط3، (د.ت).
3- البحر المحيط في التفسير: ابو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان اثير الدين الاندلسي، (ت 745هـ)، دار الفكر – بيروت، تح: صدقي محمد جميل، (د.ت). (د.ط).
4- البرهان في علوم القرآن: ابو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، (ت 794هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، ط1، 1376هـ – 1957م، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه.

(1) ينظر: جامع البيان: 2: 399-400، ينظر: مفاتيح الغيب: 3: 615.
(2) ينظر: مفاتيح الغيب: 3: 615.
(3) ينظر: مفاتيح الغيب: 3: 615.

5- تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزيدي (ت 1205هـ)، تح: مجموعة من المحققين – دار الهداية، (د.ت)، (د.ط).
6- التبيان في تفسير القرآن: لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي دار إحياء التراث العربي – بيروت تح: أحمد حبيب قيصر العاملي – (د.ط) (د.ت)
7- التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن محمد الطاهر بن عاشور القوشي (ت 1393هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، سنة النشر: 1984م.
8- تفسير الطبري: جامع البيان في القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، ابو جعفر الطبري (ت. 310هـ)
9- تكملة المعاجم العربية: ريهارت بيترآن دوزي، (ت 1300هـ)، نقله الى العربية وعلق عليه: محمد سليم (1-8) النعيمي، ج9-10، جمال الخياط، وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، (د.ت)، (د.ط).
10- الدلالة الزمنية في الجملة العربية: علي جابر المنصوري – الدار العلمية ودار الثقافة– عمان – وسط البلد – ط1 / 2002م.
11- دلائل الاعجاز في علم المعاني: ابو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الاصل، الجرجاني في الدار، (ت 471هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ / 2001م.
12- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الالوسي (ت 1270هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطيه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
13- شروح التلخيص: العلامة سعد الدين التفتازالي على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني – دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.
14- في التحليل اللغوي – منهج وصفي وتحليلي وتطبيقه على: التوكيد والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام، د. خليل أحمد عمايرة، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء / الاردن – 1407هـ / 1987م.
15- لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الافريقي (ت 711هـ). دار صادر بيروت، (ط3 – 1414هـ) (15 جزء).
16- مجاز القرآن: أبو عبيده معمر بن المثنى التميمي البصري، (ت 209هـ)، تحقيق: محمد فؤاد ستركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، 1381هـ.
17- مجمع البيان في تفسير القرآن: أمين الاسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي– دار العلوم– بيروت. 1426هـ / 2005م.
18- معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، دار الكتب، ط1، 1429هـ / 2008م.
19- مغني اللبيب: ابن هشام الانصاري، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط2، دار الفكر، بيروت، 1969م.
20- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: ابو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التميمي الرازي، الملقب بفخر الدين الرازي، خطيب الري (ت 606هـ)، دار احياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420هـ.
21- الميزان في تفسير القرآن: للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، منشورات مؤسسة الاعلمي، بيروت – لبنان، (ط1 – 1417هـ /1997م)
22- همزة الاستفهام في القرآن الكريم: عبد الرؤوف سعيد عبد الغني اللبدي – عمّان – الاردن، د.ط – 1992م.
23- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن ابي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ج2، (د.ت)، (د.ط).